جمهورية العراق
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الموصل
كرسي اليونسكو

# الطريق إلى المستقبل: العراق والأمن التعليمي

## موجز أعمال مؤتمر الأمن التعليمي في العراق

## وأثره في نبذ التطرف العنيف وتعزيز السلم المجتمعي

### الامن التعليمي وأثره على نبذ التطرف العنيف وتعزيز السلم المجتمعي

الأمن التعليمي وأثره في نبذ التطرف العنيف
وتعزيز السلم المجتمعي

جامعة الموصل وكلية النور الجامعة.
يومي الاحد والاثنين 11-12/ شباط 2024

# الطريق إلى المستقبل : العراق والأمن التعليمي

## موجز أعمال مؤتمر الأمن التعليمي في العراق وأثره في نبذ التطرف العنيف وتعزيز السلم المجتمعي

**جامعة الموصل** 12/11- **شباط** -2024

**تحرير فريق الباحثين**

## هيكلية الكتاب


- شكر واعتزاز 1
- رؤية جامعة الموصل للأمن التعليمي 2
- رؤية جامعة النور للأمن التعليمي 3
- رؤية كرسي اليونسكو في الأمن التعليمي وأثره على نبذ التطرف العنيف وتعزيز السلم المجتمعي 4
- من نحن 5
- الاشراف العام – فريق العمل 6
- حضور المؤتمر 7
- مدخل عام 8 – 9
- القسم الأول : ما الأمن التعليمي؟ 10 – 11
- القسم الثاني : العوائق أمام الأمن التعليمي 12 – 14
- القسم الثالث : الفرص أمام الأمن التعليمي 15 – 17
- القسم الرابع : الأدوار المؤسسية للأمن التعليمي 18 – 20
- سبل العمل والتوصيات المقترحة 21 – 23
- جدول مؤشرات التعليم في العراق وفق الجهاز المركزي للإحصاء 24 – 26
- برنامج المؤتمر 27 – 30
- صور من المؤتمر 31– 34

# شكر واعتزاز

يتوجه كرسي اليونسكو بجزيل الشكر وعميق الاعتزاز بالجهود المخلصة التي ساندت ووقفتْ ودعمت المؤتمر الدولي الثاني ( الأمن التعليمي وأثره على نبذ التطرف العنيف وتعزيز ثقافة السلام) بيومي 11 و 12 شباط 2024 ، السادة رئيس جامعة الموصل الأستاذ الدكتور قصي كمال الدين الأحمدي والسيد مساعد رئيس الجامعة للشؤون العلمية الأستاذ الدكتور منير طه سالم والسيد مساعد رئيس الجامعة للشؤون الإدارية المحترم الأستاذ الدكتور وحيد رمو الإبراهيمي لكل ما بذلوه من عظيم المواقف في تذليل العقبات وتوفير متطلبات نجاح المؤتمر المالية والعلمية والإدارية.. وكثير الإمتنان للمساعي الخيرة التي أخلصتْ بها عمادات الكليات الشريكة للكرسي (الحقوق –الآداب –العلوم السياسية) وعمادات الكليات الأخرى المساندة لهذه الجهود (الفنون الجميلة –التربية علوم صرفة) فلهم كل الإعتزاز بمواقفهم السخية.

شكر تام وكبير لسخاء وكرم جامعة النورإدارة ومنتسبين وإساتذة, شراكتنا العلمية بين الجامعتين كنز للمشهد الثقافي في المدينة, اعتزاز لكلّ الجهود الباذخة التي جئتم بها .

اعتزاز كبير بالرعاية العلمية التي قدمتها الوكالة الجامعية الفرنكوفونية والجهود الكبيرة من قبل المعهد الثقافي الفرنسي – نينوى ممثلة بمدير المعهد الدكتور محمد زهير زيدان

والشكر موصول لأعضاء لجان المؤتمر التحضيرية والعلمية ، الإستقبال والمالية والدعم الفني , لقد كان لجهودهم جميعًا الأثر البارز فيما حققه المؤتمر من نجاح نفتخر به .

السيدات والسادة الباحثين المشاركين في المؤتمر والذين أثْروا بنقاشاتهم وأفكارهم النيرة, فقد أضافوا زادًا معرفيًا مهمًا في جلسات المؤتمر وأروقته المتنوعة.

# رؤية جامعة الموصل للأمن التعليمي

لا يقتصر الأمن التعليمي على توفير الحد الضروري من الإطمئنان والراحة النفسية لأفراد الأسرة التعليمية على جميع أطيافها وشرائحها بقدر ما يعمل على خلق بيئة دراسية آمنة, وأن يدرك الجميع مسؤولية المهام الملقاة على عاتقة, ومن هذا المنعطف أدركت جامعة الموصل دورها الأساس لتعزيز الأمن في التعليم وجعلته من أهم مهامها واضعة له الخطط اللازمة لتنفيذ استراتيجيتها الخاصة بالأمن في التعليم الذي يتطلب مجموعة من المعايير لتحقيق هذا الأمل في خيار الأمن التعليمي.

إن الأمل في ترويج هذا الأمن في التربية بمؤسساتها واعداد الفرد بشكل سليم يكمن بالسيطرة على التطورات وكلّ ما يطرأ على المجتمع من تغيرات, الأمر الذي يحتاج إلى وجود هدف عام ووجود نتاج معرفي جيد وتطوير نظم التعليم, ولا يخفى أن جميع هذه الأهداف تعمل عليها جامعة الموصل, إضافة إلى تحديدها للمشاكل التي توثر بشكل كبير على النظام التعليمي في تحقيق الأمن في التعليم, كما أن الجامعة تعمل على ترسيخ العقيدة الصحيحة في النفوس, وبيان الأفكار المنحرفة لتجنبها, وتنمية الرقابة الذاتية لدى الأفراد واظهار القدوة لاتباعه, وضرورة توفير مناخات تعليمية امنة وتجنب المناخات الدفاعية والتي تظهر سلوكيات غير آمنة مثل سلوك المتعلم المتعالي والمتشدد والذي لا يملك صفات المعلم المربي الذى تسعى الجامعة لاستقطابه وتكوين دائرة أوسع من الذوات المربية المدركة لأهمية الأمن التعليمي الذي لا يقتصر في حقيقة الأمر على توفير مقاعد دراسية للطلبة فحسب, بل يتعداه إلى أبعاد أخرى ومنها انتاج تعليم جيد النوعية وضمان وصول الطلبة للمستويات العالية, وضرورة تحقيق التعليم الجيد بالابتعاد عن المناهج المحدودة وطرائق التقييم القديمة والامتحانات التقليدية وفقتح الآفاق لطرائق تعليم لكلّ رؤية جديدة تسعى لتحقيق التوازن المبتغى, وتعزيز أمن التعليم وتحديد الأهداف ومواجهة المشكلات ومراعاة العوامل التي تؤثر على النظام التعليمي في تحقيق الأمن في التعليم.

## رؤية جامعة النور للأمن التعليمي :

تحرص كلية النور الجامعة على اعتماد الأمن التعليمي في سياساتها التعليمية والتربوية وتسعى إلى اشاعة المفاهيم الخاصة به والتي تعزز من فهمه لدى الفئات المختلفة المعنية، فهي جزء حيوي من التعليم العالي العراقي لذلك تتبع تعليماته وتضبط مسيرتها استنادًا إلى قوانينه، وبالأخص في مجال حماية وادامة الرصانة العلمية التي لا يمكن حمايتها بغياب الأمن التعليمي.

توفر الجامعة في حياتها الدراسية الوسائل الملائمة التي تكفل لطلبتها وتدريسييها حياة دراسية ملائمة صافية وخالية مما يعيقها أو يعثرها، وتحرص أيضا على توفير بيئة نظيفة تضمن لطلبتها البقاء في جو معافى، وتقدم لهم أحدث التقنيات وأحدث الأجهزة التي تعمل على أحدث الكشوفات العلمية ليظلوا في مواكبة المشهد العلمي العالمي, وتحرص على صحة المعلومات التي يتلقاها الطلبة ودقتها، وتهتم محاضرات الأقسام المعنية بحياة الناس عبر اقرانها بالجزء العملي الذي تحرص على اعتماد أفضل مكوناته.. وتشيع في المجتمع ثقافة حماية التعليم بما فيه من طلبة وتدريسيين، وتعمل على تثقيف مفاصل المجتمع في موضوع الأمن التعليمي ليكون المجتمع درعًا ميدانيًا في تعزيزه.

# رؤية كرسي اليونسكو في الأمن التعليمي

# وأثره على نبذ التطرف العنيف وتعزيز السلم المجتمعي

يركز كرسي اليونسكو لنبذ التطرف العنيف وتعزيز ثقافة السلام على الأمن التعليمي كونه مقاربة واقعية مباشرة, يساهم تحقيقه في صياغة التأثير بشكل فاعل, تعزيزًا لمفهوم المجتمع المستقر والسلام المستدام, فالبيئة التعليمية إحدى المفاهيم التي يسعى كرسي اليونسكو في جامعة الموصل إلى تبنيها عبّر برامج الأبحاث والتدريب للمساهمة في تكوين بيئة تعّلم تستجيب للتحديات وقادرة على التأثير الإيجابي في المجتمع المحلي, وفي المحيط الأبعد, ذلك أن المؤسسة الأكاديمية هي الوعاء الذي تصب فيه روافد المجتمع, وهي الأقدر على التعامل مع مختلف الظواهر المجتمعية ذات البعد السلبي (التطرف العنيف – السلوكيات المجتمعية السلبية – التنمر – التسرب المدرسي) وسواه بعرض هذه التحديات ضمن برامج وانشطة الكرسي التعليمية والتدريبية والبحثية.

إن جودة التعليم هدف سامي يسعى له الجميع, فهي بحاجة لعناصر الحماية اللازمة وفي مقدمتها أمن التعليم في المؤسسة الاكاديمية/ التربوية, وضمن نطاق مخرجات التعليم, وعبّر برامج التعلم ومناهجه وقدرات المنفذين لكل مما سبق والطرف المستفيد (الطالب / المدرس / المادة التعليمية ) فيكون تحقيق الامن التعليمي ومواجهة أسبابه وإيجاد الحلول والمعالجات والمقاربات الممكنة نواة حقيقية يرتكز إليها كرسي اليونسكو, وبذلك فإن الكرسي إزاء بناء قدرات خاصة (بحثية– تعليمية – تدريبية) لنبذ التطرف العنيف تؤطرها منصات الحوارات البحثية الجادة, والمخصصة, والتي تعود بصورة إيجابية على المجتمع المحلي والوطني.

# من نحن

كرسي اليونسكو (لنبذ التطرف العنيف وتعزيز ثقافة السلام) في جامعة الموصل هو ثالث كرسي يُمنح للجامعات العراقية, ويتبنى الموقف التعليمي المُعَزز بالسلم وتعزيز التعايش والسلم المجتمعي, وهو جزء من برنامج كرسي اليونسكو:

(UNESCOChair/UNITWIN) الذي أُطلق في الدورة السادسة والعشرون لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم (اليونسكو) عام 1992 لتعزيز التعاون بين المنظمة الدولية ومؤسسات التعليم العالي في جميع انحاء العالم ضمن شتى مجالات عمل اليونسكو وانشطتها، ويتشكل العمل رسميًا من خلال عقد اتفاقية بين منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (المدير العام لليونسكو) وبين المؤسسة التعليمية التي ينشأ فيها الكرسي (جامعة الموصل وممثلها رئيس الجامعة).

https://www.unesco.org/en/unitwin

تم تأسيسه في جامعة الموصل طبقا للاتفاقية المبرمة بين الجامعة ومنظمة اليونسكو عام 2023 في اطار برنامج (UNESCO CHAIRS/UNITWIN NETWORKS) ، ونظرا للدور الذي تلعبه جامعة الموصل بوصفها مركزًا علميًا وابداعيًا مهمًا على المستوى الوطني والدولي، إلى جانب دورها الحقيقي في تعزيز قيم السلام والتعايش في المجتمع المحلي باعتبارها الجامعة الأم وموضع تقدير واحترام أبناء الموصل والعراق لتراثها التعليمي المهم ومساهمتها في تحقيق التطور والتقدم للمجتمع المحلي والوطني منذ تأسيسها عام 1967 ولكونها احدى الركائز الرئيسة التي تسهم في إعادة الاستقرار لمدينة الموصل ومحافظة نينوى في ضوء ما عاشته الموصل وعموم محافظة نينوى من اثار مدمرة نتيجة سيطرة العصابات الإرهابية عام 2014 وانتهاء ذلك بتحريرها عام 2017.

وهنا برز دور الجامعة الكبير من خلال ربط الجامعة بالبيئة المحيطة بها بكل صورها وتأكيد الاحترام للتنوع الجميل لأبناء نينوى والموصل

نشأ كرسي اليونسكو ليكون بمثابة منصة تعليمية وتدريبية وبحثية تربط الموصل بالعالم والعكس صحيح.

وهذه الصلة تقوم من خلال التركيز على الأنشطة التي تستهدف خلق الفرص التعليمية والبحثية والتدريبية لطلبة وأساتذة جامعة الموصل وأبناء الموصل ومحافظة نينوى من خلال التشارك الفعّال في المؤتمرات والندوات وورش العمل واللقاءات الحوارية والأنشطة ذات الطابع التعليمي و الثقافي، وما ينجم عن ذلك وسواه من دراسات تعزز نبذ كل أشكال التطرف وتسهم في تعزيز الحوار والتواصل بين أبناء البلد الواحد ضمن اطار احترام العيش المشترك وتعزيز السلم المجتمعي باعتباره الأساس واللبنة الحقيقية لمجتمع آمن ومستقر.

## الإشراف العام :

الأستاذ الدكتور منير سالم طه / مساعد رئيس جامعة الموصل للشؤون العلمية

الأستاذة الدكتورة قبس حسن عواد / مدير كرسي اليونسكو

الأستاذ الدكتور رقيب محمد جاسم / مساعد مدير كرسي اليونسكو

## فريق العمل :

الأستاذ المساعد الدكتور محمود عزو حمدو / رئيسًا

الأستاذ المساعد الدكتور هجران عبد الاله احمد / عضوًا

الأستاذ المساعد الدكتور حارث أديب ابراهيم / عضوًا

الدكتورة إكرام باسل ذنون / عضوًا

الدكتورة هاجر سالم / عضوًا

السيد حكم ناطق الكاتب / عضوًا

السيد أحمد إدريس سعيد / عضوًا

السيدة آمنة عبدالستار احمد / عضوًا

السيد عبدالله باهر عبد الستار / عضوًا

## حضور المؤتمر:

أقيم المؤتمر في يومي 11،12/ شباط فبراير 2024 في جامعة الموصل وجامعة النور وتوزعت أعمال المؤتمر حضورا في قاعات مسرح الجامعة الكبير وفي قاعات المحاور الاساسية في كلية التربية للعلوم الصرفة وقاعة جامعة النور .

تؤكد احصائيات الحضور مدى الاهتمام الكبير والعالي للمؤتمر من اساتذة وطلبة وخبراء وصناع قرار فضلا عن حضور دولي سواء حضوري او عبر تقنيات الفيديو وادناه جدول يوضح الاعداد الكلية :

| العدد الكلي | 1466 |
|---|---|
| الذكور | 673 |
| الإناث | 793 |
| أساتذة الجامعة | 790 |
| موظف / موظفة | 97 |
| طلبة الجامعات | 173 |
| ضيوف دوليين | 6 |
| ضيوف دوليين عبر التقنيات الفيديوية | 3 |
| ضيوف عامين | 400 |

## مدخل عام :

تعمل دول العالم المختلفة على تجفيف مصادر العنف الرمزي والمادي، وقد انتهجت عدة طرائق ووسائل في سبيل تنمية قدرات المجتمعات المختلفة للتصدي لمصادر العنف والتطرف المتنوعة, وهي تسعى في دورها التعزيزي إلى تقوية قدرات الأفراد عبر برامج التعليم التي تهدف في المقام الأول إلى ايجاد أرضية مشتركة بين الأفراد للحوار والتفاهم والقدرة على ابتكار حلول لمواجهة المشكلات .

ابتعد مفهوم الأمن بشكله المعاصر على أن يكون منحصرًا في المقاربة الأمنية وحدها التي تقدم معالجات جاهزة لنتائج عمل سبق الإعداد لها, مثل زيادة التخلف والأمية وانتشار الأوبئة والأمراض والفقر والتمييز بين الجنسين، وعادة ما تواجه نتائج ذلك باستخدام العنف في مواجهة العنف وهو ما يعني هشاشة الإستقرار الأمني والمجتمعي, وعلى هذا النحو بدأ تزايّد الاهتمام بموضوع الأمن بمفهومه الشامل والذي يتصف بأنه وقائي عبر نهج تشاركي يدمج فيه جميع أفراد المجتمع ضمن هياكل تعمل على اعدادهم منذ الطفولة ليكونوا مواطنين ملتزمين بالقوانين والإجراءات التي تقرها المؤسسات العامة ، وبناء عليه عملتْ أغلب دول العالم على اقرار برامج للتعليم تخصص لها النسبة الأكبر من الناتج القومي للدول في سبيل استدامة وضمان المستقبل للأجيال اللاحقة .

جاءت فكرة الأمن التعليمي بوصفها مقاربة ممكنة لمواجهة جملة التحديات التي تواجه المجتمعات في مرحلة ما بعد النزاعات مع تزايد اعداد الضحايا والتدمير الكبير الذي تتعرض له البنى التحتية، وتهشم البنى الإجتماعية مما يولد حالة من الإرباك داخل تلك المجتمعات, وبذلك يُقدّم الأمن التعليمي هنا بوصفه أرضية يجتمع عليها جميع الأفراد ، مقاعد الدراسة ، الأعداد الكبيرة من الطلبة ، استئناف الحياة المدنية ، طوابير من الأطفال تذهب صباحا إلى المدارس وطلبة ينتظمون في الدراسة الجامعية ، وهو ما يُترجم إلى أرض الواقع ببيئة جديدة تضمن وجود مشتركات بين الأعداد الأكبر من أفراد المجتمع. وفي العراق تبدو الحاجة أكثر إلحاحا بعد مراحل من العنف المتزايد وأيضًا في الأعداد الكبيرة ممن تشملهم برامج التعليم من رياض الأطفال وانتهاءً بمراحل التعليم الجامعي العالي، فضلًا عن الحاجة الواضحة إلى أبحاث ودراسات علمية تقدم معالجات عملية للواقع الإجتماعي في العراق, إذ ينخرط حوالي ربع سكان العراق في برامج التربية والتعليم العالي وهو ما يعني تأَثْر النسبة الأكبر من السكان بأي ضعفٍ أو هشاشة في تلك البرامج أو فشلها في إيجاد أرضية ملائمة وموائمة للحياة العلمية التي تقوم على أساس التنافس العلمي واحترام حقوق الإنسان, ويأتي في طليعتها الحق في التعليم والمساواة بين الافراد بعيدًا عن أي تمييز مسبق قائم على أساس الجنس أو اللون أو المعتقد أو اللغة أو غيرها من موارد التمييز التي تقود إلى التطرف والعنف.

لقد انتهج المؤتمرُ نهجًا تشاركيًا عبّر توفير منصة حوارات بين الخبراء وصناع القرار والحضور بمناقشات واسعة النطاق امتدت ليومين بجلساتٍ مختلفة, تحدّث فيها أكاديميون وكُتاب عن الأمن التعليمي وأهميته وما يهدف إليه, فضلًا عن الفرص المتاحة والأدوار الممكنة التي تقع على عاتق المؤسسات المختلفة في الدولة العراقية, وأيضًا في إطار مقارنة بعض التجارب الناجحة التي قُدمت من خبراء في التعليم العالي سواء عبر الحضور المباشر أو عبر تقنيات التواصل الفيديوي الحديثة .

يأتي إهتمام كرسي اليونسكو بموضوع الأمن التعليمي ضمن أهداف عامة يسعى وفقها إلى مناقشة كلّ القضايا التي تخص التعليم بوصفه الأداة الأهم لنبذ التطرف وتعزيز ثقافة السلام في المجتمع العراقي وعلى مستوى محافظة نينوى، وضمن أهداف تتضمن خصوصية الموضوع وتأثيراته المباشرة على العدد الأكبر من السكان في العراق, فضلًا عمّا يواجه ملف التعليم من تحديات جمة تستدعي اجراء مناقشات وتقديم مقترحات تفتح سبل استجابة ممكنة على المدى القريب وتخطيط استراتيجي على المدى البعيد لإقامة بنى تحتية تعلمية ملائمة تعزز بناء قدرات الأفراد المنخرطين في هذه البرامج وتنمية مواهبهم ، علاوة على تنامي روح التعاون المشترك بينهم **بوصفهم مواطنين متساوين** في الحقوق والواجبات .

يمثل هذا الكتاب خلاصة العمل لمؤتمر الأمن التعليمي وأثره على نبذ التطرف العنيف وتعزيز الأمن المجتمعي, وهو تقديم فكرة الأمن بصياغة جديدة لصناع القرار والمهتمين والدارسين للأمن التعليمي بتلخيص أفكار ونقاشات المؤتمر اعتمادًا على أوراق عمل المؤتمر التي قدمها المتحدثون والمتحدثات فضلًا عن النقاشات التي أثيرتْ في الجلسات.

اجتهد فريق العمل لهذا الكتاب في كرسي اليونسكو وعبر الاستعانة بالاكاديميين من الكليات والمراكز البحثية في الجامعة لتشكيل فريق تولى مهمة جادة لإعادة تحرير أعمال المؤتمر ضمن جهود كرسي اليونسكو الرامية إلى تعزيز البحث العلمي والعمل الجماعي المشترك.

## القسم الاول : ما الأمن التعليمي؟

تتميز مفاهيم التعليم بالوضوح كما هو مفهوم الأمن, أما عملية مزج كِلا المفهومين تمنح المصطلح الأخير طبيعة مغايرة, إذ يعرّف التعليم بأنه برامج يتلقى المتعلمون فيها موارد معرفية تتيح لهم تطوير قدراتهم وفق رؤى علمية, ويتضمن ثلاثية الطالب والأستاذ وبيئة التعلم, أيّ البُني التحتية الخاصة بالعملية التعليمية والتي هي مفتاح نجاح مخرجات التعليم بصنع أجيال متمكنة من مهارات العلم والتعلم سواء المتخصصة أو العامة . بيد أن مفهوم الأمن عادة ما يحيل إلى رجل يحمل السلاح وتحقيق وتدقيق وانفاذ للقانون وعنف شرعي تستخدمه المؤسسات التي يتم تفويضها وفقًا للدستور والقوانين.

تذهب التدابير والجهود الرامية في الوقت الحاضر إلى عدَ الأمن التعليمي أحد أفرع الأمن الذي يهتم بسلامة وصحة العملية التعليمية، ويشمل جميع الجهود القائمة على توفير بيئة آمنة وداعمة للتعلم الناجح والفاعل في جميع المؤسسات التربوية والتعليمية بدءًا من رياض الأطفال وصولًا إلى الجامعات، كما يسعى إلى تحسين قدرات ومهارات المتعلمين في رفد المعرفة ومتابعة المستجدات فيها، ويُعزز الشعور بالراحة والأمان للطلاب والمعلمين على حد سواء، ويُشجع على المشاركة الفاعلة في العملية التعليمية.

تتولى مؤسسات الدولة المختلفة في العراق وفي دول العالم صياغة أهداف للتعليم والأمن التعليمي وذلك عبر تحقيق مجموعة من الأهداف الإستراتيجية منها:

**أولًا:** الوقاية من العنف بكل أشكاله كالعنف النفسي مثل حالات التنمر، والعنف الجسدي كالاعتداءات الجسدية والجنسية. منع انتشار المخدرات والأسلحة في المؤسسات التعليمية، عبر سّن وتشريع قوانين صارمة ضد المخالفين والتثقيف بالمخاطر المترتبة عليها.

**ثانيًا :** مواجهة التشدد الديني والسياسي والعرقي بكل أشكاله، ومنع انتشار الأفكار المتطرفة بين الطلاب كونها تهدد الأمن الوطني والقومي برمته.

**ثالثًا :** تعزيز الرفاهية النفسية لكل العاملين في المؤسسات التعليمية، وايجاد بيئة نفسية إيجابية داعمة من خلال إعداد برامج الصحة النفسية، وبرامج مكافحة التنمر، وبرامج بناء العلاقات الإيجابية بين الطلاب والمعلمين.

**رابعاً :** تعزيز الشعور بالإنتماء عبر خلق فرص متساوية للجميع، واشاعة الأفكار والقيم التي تدعو إلى إحترام التنوع، وتعزز قيم المساواة والتسامح والإحترام والتعاون.

**خامسًا :** ضمان أن تكون المؤسسات التعليمية آمنة من التهديدات الخارجية مثل الكوارث الطبيعية والهجمات الإرهابية، والسعي لتوفير بيئة صحية آمنة عبّر تعزيز إجراءات السلامة العامة، مثل خطط الطوارئ، ونظم الإنذار، ومكافحة الحرائق، ومعالجة المشكلات الإجتماعية مثل الفقر والبطالة، أيّ خلق بيئة تعليمية شاملة تُراعي كلّ الإحتياجات لجميع الطلاب والمعلمين.

يحاول الأمن التعليمي توظيف مجموعة من الوسائل التي يمكن تحقيق الأهداف الأساسية لها, ومنها:

**أولاً :** التطوير المستمر للمناهج الدراسية وتحديث طرائق تدريسها، وتضمين تلك المناهج موضوعات ذات أثر إيجابي في بناء شخصية الفرد المتعلم وبما ينسجم مع سياقات العصر ومتطلبات الأمن الوطني والقومي.

**ثانيًا :** بناء قدرات ومهارات العاملين والعاملات في المؤسسات التعليمية وإبتكار حلول لمعالجة المشكلات التي تواجه الطلبة عبر توعية الطلبة بمخاطر العنف والتنمر والإدمان والتطرف والمخاطر المترتبة على ذلك.

**ثالثًا :** اتباع نهج تشاركي عبر زيادة دور الأسر والعوائل في متابعة العملية التعليمية لذويهم من الطلبة في المراحل المختلفة مع اشراكهم بالقرارات التي تخص بيئة التعليم والإلتزام بالقوانين، وارشادهم على ضرورة تربية أطفالهم على القيم الإيجابية والسلوكيات المسؤولة، مشاركة المجتمع المحلي في توفير بيئة تعليمية آمنة للطلاب.

وعلى هذا النحو يكون تحقيق أهداف استراتيجية يسعى إليها الأمن التعليمي عبر توظيف الوسائل المعتمدة في الوصول إلى تلك الإستراتيجيات، فتنشأ أدوار جديدة للمؤسسات المختلفة سواء بمفهومها الإجتماعي أو الرسمي, إذ تبدو الأسرة وفق هذا السياق بأنها تتولى مسؤولية رئيسة لا يقتصر دورها على الوظيفة الإنجابية وتربية الأبناء في المنزل وإنما السعي للإشتراك مع المؤسسات الرسمية في العمل على إيجاد بيئة تعلم إيجابية تخفف من موارد العنف وتعديل سلوكيات الطلبة بالشكل الذي يسمح بنجاح عملية التعليم, ومع ذلك فلا يعني غياب الأدوار الأساسية لمؤسسات الدولة مثل وزارة التربية والتعليم والثقافة والهيئات الاعلامية... إلخ من المؤسسات المسؤولة عن وضع التشريعات القانونية والخطط الإستراتيجية لبيئة تعليمية آمنة.

وعليه فإن الفهم الأوسع نطاقًا للأمن التعليمي يسترشد بحقيقة أن الأمن والإستقرار بشكل عام يمهد لعلاقات متبادلة بين منظومة الأمن التعليمي والمنظومة الأمنية والبيئة المدرسية والجامعية، عبر السعي لتجسيد النهج الوقائي من العنف ونبذ التطرف ببناء أجيال تتمكن من الوصول إلى بيئة التعليم وتحظى بإهتمام أوسع عبر تخصيص للموارد المالية بما يتناسب وأعدادها الكبيرة التي تنخرط سنويًا ضمن برامج التعليم، إذ تتمكن وفق المؤسسات التعليمية من تأدية أدوار أكثر إيجابية في تنمية وبناء شخصية الفرد العراقي بالشكل الذي يمكنه من تجاوز إرث الماضي والسعي للتفكير بالمستقبل .

## القسم الثاني : العوائق أمام الأمن التعليمي

تبدو العوائق التي تقف حاجزًا أمام الأمن التعليمي في العراق متعددة ومتنوعة، وقد لا تقف عند حدود التخطيط والمناهج والكوادر العاملة في الحقل التعليمي وإنما ثمة عوائق هيكلية تتعلق بالعوائق السياسية والإجتماعية, وتبعًا لذلك تحد هذه العوائق من تنامي القدرات التعليمية بوصفها ضمانة للطلبة والمهتمين بقطاع التعليم في العراق .

**أولًا : العوائق المالية والتخطيطية**

يؤشر على العراق على مستوى التخطيط ووضع البرامج التي تخص سياسات التعليم في العراق بضبابية للرؤيا واستراتيجية التعليم الشاملة ونظام عراقي وطني للإبتكار والبحث العلمي والتطوير المستدام، مع تراجع واضح لفرص تحقق العراق الرقمي أمام سرعة واندفاع الثورة الصناعية الرابعة وتكنولوجيا الذكاء الإصطناعي، في المقابل يركز نظام التربية والتعليم في العراق على المظاهر التأسيسية الشكلية مثل الأبنية (الجامعات/كليات/معاهد/مدارس) والموارد البشرية (الملاك التعليمي والتربوي) مع وجود مدخلات تعليمية مؤطَّرة (المناهج) .

**ثانيًا : ضعف طرائق التدريس الحديثة والتخصصية**

تمثل طرائق التدريس في العراق بالإعتماد على نظام التلقين أي التعليم البنكي, ولا تقوم على طرائق التعليم الحديثة التعليم بالحوار وهو ما يعني غياب التفكير النقدي لمناهج التدريس في المؤسسات التعليمية العراقية والغربة عن تراث العراق الحضاري وتاريخه الفكري، مع إعتماد أسلوب التبسيط والسطحية في المنهجية المعتمدة للتعليم على مستوى المفردات .

كما يؤشر على العراق أيضًا بأنه يعاني أعداد الملاك التربوي والتدريسي على مستوى المدارس من التركيز على المؤهلات التخصصية (الشهادة والتحصيل الدراسي) مع ضعف واضح لأهمية الجوانب الأخلاقية والقيمية لدى المعلم، يقابله تحديات كبيرة لنشر التسامح في بيئة التعلم بسبب انتشار قيم غريبة عن مجتمعنا بفعل التداخل وتأثير الأنترنت المفتوح دون تقييد ورقابة عائلية في الأقل بصورة نسبية، فالمدارس العراقية يتم التركيز في اختيار المعلم على الحاصل العددي مع ضعف نواتج الجدارة والكفاءة والقيم المجتمعية .

**ثالثًا : غياب أطر الحماية التشريعية للاطفال**

عبّر مراجعة التشريعات العراقية الحالية يتبين لنا أنها غير مؤثرة للتصدي لفكر التطرف وخطاب الكراهية الذي يؤثر على الطفل لذا يجب استحداث سياسات تشريعية خاصة بالأطفال وتفعيلها لغرض خلق بيئة آمنة للتعليم و تعليم أمن بكل جوانبه, منها مشروع قانون حماية الأطفال في النزاعات المسلحة وما بعدها, كما أن غياب إجراءات الوقاية والحماية من الإختلافات التي تقود إلى إستخدام السلاح في مجتمع العراق, وتؤثر بشكل كبير على مستويات لجوء الأطفال إلى العنف الجسدي حتى داخل المدارس, ونظرًا لخصوصية المجتمع العراقي الذي يصنف بمجتمع ما بعد الصراع والذي يمكنه أن ينتج أشكالًا مختلفة من التطرف العنيف, فالاختلافات بين العراقيين يمكن أن تؤدي إلى ما يعرف بالتطرف التفاعلي, إذا إن هذا النوع من التطرف يعتبر تطرفًا جماعيًا, فهو يسمح بالتدخلات الخارجية التي تؤثر سلبًا على التماسك بين العراقيين. أمام هذا الواقع المأزوم الذي يساعد على ربط الدين بالجوانب السياسية يأتي الحل عبّر إرساء أسس المجتمع المدني والمطالبة بفصل الدين عن الدولة والسعي لبناء أسس الدولة الحديثة.

**رابعًا : عوائق ادارية**

من أهم المعوقات التي تواجه التعليم في العراق خصوصًا المنظومة الإدارية والمركزية الإدارية التي لا زالت تحكم وتؤثر في تنفيذ سياسات التعليم لغرض بناء السلام, إذ يجب الإعتماد على الإستقلال الذاتي للوحدات الإدارية, إنطلاقًا من فكرة اللامركزية الإدارية كون اللامركزية الإدارية أكثر دراية بالعقبات والمشكلات .

**خامسا : هشاشة الاستقرار المجتمعي**

تؤثر حالة عدم الإستقرار المجتمعي خاصة للمجتمعات الخارجة من صراعات تؤثر سلبًا على طرق التعلم إذ إن النزاعات المسلحة تجعل عملية القيام بالتدريس السريري أمرًا غير ممكن التنفيذ, فبالنسبة للمناطق الخارجة من نزاع حين يتم تطبيق التدريس السريري عبّر مراعاة للطلبة بشكل أكثر حساسية نتيجة الظروف التي عاصروها مع ملاحظة وجود صعوبات ذات طبيعة نفسية كما في تعذر قبول الآخر من أهم الصعوبات التي تواجه الأمن التعليمي فمن أهم التحديات للأمن التعليمي غياب دور علماء الإجتماع في دراسة التغير المفاجئ لدى المجتمعات قبل الأحداث وبعدها, واعطاء حلول لهذه التغيرات أو على الأقل مواطن الضعف التي يجب معالجتها, إذ إن الصعوبة الأبرز في عملية تحقيق الأمن التعليمي في المناطق الخارجة من النزاع هي تعليم الاطفال وإعادة ادماجهم في المجتمع, لأنها عملية سياسية تحكمها أجندات أحزاب وليست عملية ذات منهجية علمية رصينة .

**سادسًا :عدم الإستقرار السياسي**

أثرت العوامل السياسية كثيرًا على بيئة التعلم في العراق ومثيلاته من الدول التي تعاني أو خرجت من صراعات عميقة كما في سورية, إن ما حصل من تطرف ما هو إلا نتيجة أمور سياسية أكثر منها تعليمية أو اجتماعية، فغياب الديمقراطية دفع الأفراد للذهاب إلى انتماءات فرعية غير الإنتماء الوطني، وإذا ما وجد إنتماء وطني وسيادة القانون لما حصل هذا التشرذم في سوريا والعراق، والبقاء ضمن أطر المحاصصة الطائفية, وهذا ما لا يبني دولة وانما سنعود إلى مرحلة ما قبل الدولة.

**سابعًا : عوائق تجويد التعليم**

هناك جملة صعوبات تتعلق بمتطلبات تحقيق عوامل جودة التعليم سواء على مستوى معايير الجودة العالمية أو ما يتم تبنيه في مؤسسات التعليم الوطنية رغم الجهود الكبيرة المبذولة في هذا المجال، إذ لا يزال هناك الكثير من عدم التنسيق بين مخرجات التعليم ما قبل الجامعي ومعايير الجودة فيه وما هو معتمد من معايير للجودة في التعليم الجامعي، يترافق ذلك مع وجود تحدي يتعلق بضعف الترابط والتنسيق بين ما يحتاجه سوق العمل من مخرجات وما تقدمه بيئة التعلم الجامعي من مخرجات لا زالت لا تواكب التغير في الواقع الحياتي خارج أسوار الجامعة.

**ثامنا : عوائق تتعلق بالنظرة الأمنية**

من العوائق ذات البعد البنيوي الفكري عدم الوعي والإدراك داخل بيئة التعلم الحدود الفاصلة بين الأمن والأمننة وإن الإغراق في الإجراءات التقييدية بدعوة الأمن التعليمي قد يقود إلى انهيار الحريات الأكاديمية، إذ إن عدم تطبيق اجراءات الأمن التعليمي باحترافية ومهنية قد يؤدي إلى إنهيار استقلالية البيئة التعليمية وخنق الإبداع أو لحرية الأكاديمية والتفكير النقدي؛ إذ قد تخلق التدابير الأمنية المفرطة جوًا من المراقبة يضيق ويقيد معه الحوار المفتوح والتبادل الحر للأفكار, ويمكن لهذا المناخ الذي يحكمه النظرة الأمنية أن يردع البيئة التعليمية عن استكشاف الموضوعات المثيرة للجدل أو الإنخراط في مناقشات نقدية مما يقوض جوهر التعليم كمساحة للإستكشاف الفكري وبيئة مقاومة للتطرف بسبب إجراءات الخوف والمراقبة .

## القسم الثالث : الفرص أمام الأمن التعليمي

يلبي الأمن التعليمي بما يقدمه من مزايا لبناء مجتمع متماسك مجموعة من الإحتياجات الأساسية والتي تمثل فرص في الوقت ذاته بهدف إدراك طبيعة تلك الإحتياجات وتلبية متطلباتها عبر العديد من السياسات التعليمية التي تخطط للمجتمع وفق قواعد إجرائية تعزز تمويل برامج التعليم بناء على الزيادة السكانية، كما تعمل على تجويد التعليم عبر الإستفادة من الدروس والتجارب المستفادة من الواقع ومن التجارب الأخرى.

تتمثل الفرص الأساسية في هذا الميدان كما يلي :

**أولًا : الأعداد الكبيرة من الافراد في مرحلة التعليم**

يصنف المجتمع العراقي بأنه مجتمع النسبة الأكبر من الأعمار فيه من الطفولة والشباب وهي من الفئات العمرية التي تستهدفها في المعتاد برامج التعليم الأولي والجامعي ، وتقدر نسبة الأعمار دون 25 سنة أكثر من نصف عدد السكان العراقيين في الوقت الحاضر، كما أن مراكز الثقل السكاني تقع في بغداد ونينوى والبصرة وذي قار والسليمانية .

على سبيل المثال في محافظة نينوى يوجد أكثر من مليون ومئة طالب وطالبة من رياض الأطفال وإنتهاء بالدراسات العليا وهو ما يعني أكثر من ربع سكان محافظة نينوى منخرطين في برامج التعليم المختلفة وهو ما يعني الحاجة مجددًا إلى بُنى تعليمية يمكنها ضمان تقديم مستوى تعليمي وحافز للإستمرار في التعليم, كما أن الأعداد الكبيرة من الفئات العمرية من الطفولة والشباب تسهم في إيجاد بيئة ملائمة لأي عملية نهوض وتقدم في مجالات العمل المختلفة مما يترتب عليه العمل على خلق فرص عمل أيضًا للأعداد الكبيرة التي يتوقع أن تصل في عام 2030 إلى حوالي نصف عدد السكان في برامج التعليم المختلفة .

**ثانيًا : نبذ التطرف بجميع أشكاله**

يسهم الأمن التعليمي في زيادة الفرص ونجاحها لنبذ التطرف وتحقيق التسامح لاسيما أن بيئة التعليم هي بيئة مشتركة للجميع تقوم على مبدأ المساواة بين الجميع, إذ تأخذ الجامعات العراقية الدور الريادي في هذا الفهم المستند إلى سياسيات تعليمية فاعلة مواكبة للمتغيرات الداخلية والخارجية والهادفة إلى مكافحة التطرف والأفكار المنحرفة الدخيلة على المجتمع العراقي، وهذا يتطلب استقلالية الحرم الجامعي والنأي بالجامعات بعيدًا عن المنافسة الحزبية والممارسات الدينية وإسناد المناصب القيادية على أسس موضوعية يراعى فيها الكفاية العلمية والخبرة الإدارية وإبعاد المناهج الدراسية عن المسائل الخلافية والتاريخية, والإهتمام بتنمية وتطوير مهارات وقدرات الطلبة في المرحلة الجامعية (التفكير الإبداعي القدرة على اتخاذ القرار وتعلم

المهارات والقدرات التي تواكب متطلبات العصر – اللغة والحاسوب –) فضلًا عن تحقيق مبدأ جودة الحياة للشباب الجامعي. وهو ما يمكن انجازه عبر ما يلي : (سياسيات تعليمية رشيدة+ حرم جامعي آمن ومُنتج + أستاذ جامعي كفوء+ منهج دراسي عصري يواكب التغيير + طالب يمتلك المهارات والقدرات العلمية والأكاديمية = مجتمع آمن فكريًا متسامح مع ذاته ومتعايش مع الآخر المختلف).

**ثالثاً : توظيف التكنولوجيا في الأمن التعليمي**

قدمت التكنولوجيا الحديثة موارد كثيرة لتطوير التعليم من استخدام البرامج الفيديوية واستخدام المواقع الإلكترونية لتسويق النتاجات العلمية فضلًا عن اطلاع الدارسين على النتاجات العلمية بشكل يسير وسهل, لذا فإن التكنولوجيا تمثل أيضًا فرصة ملائمة لتطوير الأمن التعليمي بالإتجاه الذي يجعل بيئة التعلم والتعليم أكثر قدرة على بناء مهارات الأفراد في حقل التعليم بطرائق جديدة تمثل ثمرة جيدة لنتاجات التعليم في منحهم فرص عمل في قطاع التكنولوجيا .

وظفت التكنولوجيا في المدارات التعليمية خلال جائحة كورونا على الرغم من الفجائية التي جاءت بها الجائحة العالمية ، بيد أن التكنولوجيا مثلت وقتذاك وسيلة مهمة للإبقاء على الإستمرارية في التعليم من دون الإضطرار إلى الخروج من المنزل .

**رابعاً : إعادة التنشئة الإجتماعية والسياسية**

تعرض المجتمع العراقي بحقبة من الظروف القاسية والأزمات المتعددة والمتتالية والتي شملت مختلف جوانب الحياة واتسمت هذه الأحداث بالسرعة والتعقيد لاسيما بعد 2003 مما ضاعف من تأثيراتها المباشرة وغير المباشرة في البناء النفسي للإنسان العراقي, فقد أثرت مجموعة من المتغيرات التي حدثت في النمو النفسي وأحدثت حالة من الشعور بالاتزان الإنفعالي ليست ثابتة وإنما هي في تغير نسبي بين الإرتفاع والإنخفاض تبعًا لحركة التغيير الناجمة عن كم الخبرات التي تعرض لها الفرد وتفاعل معها ونوعها. وهذه العملية الديناميكية يطلق عليها بالمناعة أو الصلابة النفسية التي تكون مرتفعة لدى البعض فيما تظهر مؤشرات الإنخفاض على البعض الآخر ، فهناك من يتمتع بمستوى عال من المناعة النفسية وهناك من تكون المناعة النفسية لديه بأدنى مستوياتها ، ويقع نتيجة لذلك فريسة سهلة لمختلف الأمراض النفسية والجسدية والإجتماعية .

يبدو أن أهم موارد الوقاية والمقاومة للضغوط والتوتر والإحباط لدى الأفراد هي نتاج لثقافة المجتمع مثلما هي ثمرة من ثمرات التنشئة الاجتماعية, ومنها على سبيل المثال السمات الشخصية والمتمثلة بالإستقلالية

وتقدير الذات, فلا يمكن دراسة العلاقة بين تقدير الذات والقدرة على المواجهة الناجحة للضغوط من دون النظر إلى طبيعة العلاقة بين الطفل والوالدين ، فإذا كان الوالدان يتمتعان بتقدير ذات عال وشعور بالقيمة وتتسم علاقتهما مع أبنائهما بالدفء والقبول والإحترام ، فمن الأرجح أن يشعر الطفل أنه محبوب وذو قيمة ما يجعله أكثر اقتداراً وفاعلية في مواجهة الضغوط بل ويجعلانه أكثر ثقة في القدرة على النجاح.

ومع ذلك فإن نتائج الدراسات الإجتماعية والنفسية تظهر نوع العلاقة المبكرة التي نبنيها مع أطفالنا ومدى الإيجابية في تجاربنا وخبراتنا معهم ومدى ما يشعرون به من ارتياح وطمأنينة في تعاملنا معهم وفي تعاملهم معنا, ذلك مما له أثره في تنمية ثقتهم بأنفسهم أولًا وثقتهم بالآخرين ثانيًا والتي تُبنى على أسس راسخة ومتينة, فضلًا عن تعزيز مقدرتهم في مجابهة التحديات والتصدي للتوقعات المحتملة والقدرة على التمييز بين الغث والسمين والصالح والطالح, فمتى ما توافر لدينا عامل الأمن والإطمئنان الداخلي كنا قادرين على إصدار أحكام سليمة واتخاذ قرارات صائبة .

وعليه؛ فإن عملية توظيف الأمن التعليمي لبناء شخصية الفرد العراقي تمثل فرصة مؤاتية لإعادة تنشئة الفرد العراقي بمعزل عن ذاكرة النزاع والحرب والألم الذي تعرض له المجتمع نتيجة هذه الحالة، وهي فرص ملائمة أيضًا في صناعة مجتمع يمكنه تجاوز الأزمات عبر التعليم.

## القسم الرابع : الأدوار المؤسسية في الأمن التعليمي في العراق

يعد ضمان التعليم الجيد والمنصف والشامل للجميع واحدًا من أهم أهداف التنمية المستدامة، وهو الهدف الرابع من مجموع سبعة عشر هدفًا وضعت من قبل منظمة الأمم المتحدة في قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 2015، حيث يعد التعليم أمرًا غاية في الأهمية للتغلب على العديد من الآثار السلبية للنزاع والعنف، فلا يكفي أن يعود الأطفال والطلاب إلى مدارسهم وجامعاتهم، بل يحتاجون إلى توفير البيئة التعليمية الآمنة من كافة النواحي الفكرية والتربوية والمنهجية بما ينعكس في توفير الظروف المناسبة التي تمكنهم من التعلم والدراسة.

وعلى هذا النحو فإن القضايا التربوية والتعليمية تعمل على ضمان التعليم الآمن المستدام في العراق، بعد أن دمرت عقود من الحروب والصراع وغياب الإستثمارات النظام التعليمي في العراق والذي كان يعد فيما مضى واحدًا من أفضل الأنظمة التعليمية على مستوى المنطقة، كما أعاقت الحرب على تنظيم داعش الإرهابي بشدة وصول الأطفال إلى التعليم الجيد، إذ تشير الإحصائيات أن هناك أكثر من ثلاثة ملايين طفل عراقي خارج المدرسة, سيما في المحافظات التي تضررت من النزاع المسلح مع تنظيم داعش، إذ تسبب النزاع في العديد من الصدمات النفسية للأطفال، فضلًا عن فقدان الكثير من الملاك التعليمي، وتدمير البنى التعليمية التحتية في أجزاء كثيرة من العراق، وهو ما أضعف كثيرًا من قدرة الحكومات العراقية على تقديم خدمات تعليمية جيدة للجميع.

وفي هذا السياق عملت العديد من المنظمات الدولية المعنية وبالشراكة مع الحكومة العراقية والوزارات المعنية وفي مقدمتها وزارتي التربية والتعليم العالي لتنفيذ العديد من البرامج التي تهدف لضمان التعليم الجيد للعراقيين, وبشكل خاص في المناطق التي تأثرت بالصراع بهدف ضمان التعليم المعجل للتعويض عن السنوات التي كانت خارج المدرسة.

وفي مقدمة المنظمات الدولية التي كان لها دور كبير في ضمان العودة الآمنة إلى مقاعد الدراسة كانت منظمة اليونيسف التي عملت مع وزارات التربية والتعليم العالي على دعم ثلاث مبادرات لتحسين البيئات والنتائج التعليمية في العراق، والتي تم تصميمها على وفق ثلاث محاور أساسية استهدفت مختلف أشكال البناء التعليمي والتربوي، أولها الإدارة القائمة على المدرسة التي تدعم النهج اللامركزي في الإدارة وتقاسم السلطة، مما يتيح للعديد من المعنيين ومن أصحاب المصلحة المشاركة في القرارات التي من شأنها تحسين مستوى إدارة المدارس ومجالس الأباء والمدرسين لتطوير خطط تحسين المدارس والإرتقاء بالأداء، ويركز الجانب الثاني على تعميم المهارات الحياتية في النظام التعليمي, إذ تعمل اليونيسف مع وزارة التربية والتعليم

العالي لجعل البيئات المدرسية أكثر أمنًا, ومحفزة لتعليم ذي جودة عالية، كما تدعم برامج التدريب النفسي الإجتماعي والإنضباط الإيجابي والتربية المدنية لتعزيز التماسك الإجتماعي، أما الجانب الثالث فيركز على تحسين جودة التعليم عبر العمل على تحسين جودة التدريس و تدريب وتطوير المدرسين ودعم عمليات التمويل المنصف واكمال البُنى التحتية، فضلًا عن التركيز على مراجعة المناهج الدراسية وتطوير المواد التعليمية وإعداد معايير وطنية لجودة التعليم.

وتعزيزًا للتعاون الدولي وضمان عدم توقف عجلة التعليم كان لمنظمة اليونسكو العديد من المبادرات التي تهدف لرفع معدلات الإستجابة لتوفير الحق في التعليم، حيث عملت اليونسكو عن كثب مع الحكومة العراقية والجهات التربوية لضمان جودة التعليم الشامل وتوفير فرص التعليم مدى الحياة لجميع العراقيين, سيما بعد أن تسببت سنوات من الصراع والنزوح في إلحاق أضرار بالغة في العديد من القطاعات وفي مقدمتها قطاع التعليم وبمختلف فئاته، وهذا ما أضعف القدرات التعليمية المؤسساتية في وقتٍ كان التعليم في العراق يصنف وعلى مدى سنوات طويلة بأنه الأجود في المنطقة، حاولت اليونسكو بالتنسيق مع الحكومة العراقية التغلب على العديد من المعوقات التي تحول دون الوصول إلى الحق في التعليم لا سيما في المجتمعات الفقيرة ومخيمات النزوح مع التركيز على بعض الفئات كذوي الإعاقة, فضلًا عن تحديات عدم كفاية الملاك التعليمي, ونقص المواد التعليمية الملائمة وضعف البنى التحتية للمدارس أو قلة اعدادها بالقياس إلى عدد السكان المتنامي، وقد سعى برنامج اليونسكو التعليمي في العراق إلى مواجهة هذه التحديات من خلال عدد من التدخلات التي تهدف إلى إعادة بناء النظام التعليمي في العراق، ومن أهم تلك المبادرات دعم وزارتي التربية والتعليم العالي ببرنامج لتطوير استراتيجية جديدة للتعليم الوطني في العراق بما يضمن الأمن التعليمي وبمختلف مراحل العملية التعليمية، عبر العمل على تعزيز القدرات الوقائية للجامعات والمدراس لمنع التطرف العنيف في البرامج المدرسية وسياسات التعليم، كما يستهدف برنامج اليونسكو في العراق التركيز على قضايا تسجيل الأطفال غير الملتحقين بالمدارس وإعادة تأهيل المدارس المتضررة بإعادة تسجيل الأولاد والبنات في المدارس، ودعمهم بأدوات مدرسية تساهم في تعزيز قدرة الملاك التعليمي على استقطاب الطلبة بما يضمن تقليل أعداد المتسربين، وكان من بين أهم البرامج التي أطلقتها اليونسكو والتي ينبغي الإشارة إليها مبادرة إحياء روح الموصل عام 2018 التي تضمنت ثلاثة مجالات عمل استراتيجية، أولها التراث عبر الساهمة في المصالحة المجتمعية وبناء السلام من خلال التركيز على استعادة البيئة المعيشية وإعادة تأهيل المواقع التراثية في مدينة الموصل، وتمثل مشاريع إعادة اعمار الجامع النوري ومنارة الحدباء وكنيسة الساعة والطاهرة ونحو 130 منزلًا تراثيًا, هذه المشاريع الأكثر رمزية إلى جانب تطوير بعض البنى التحتية العامة في مدينة الموصل القديمة وهو ما ساعد في إعادة السكان إلى إليها، وشمل مجال العمل الثاني تنشيط الحياة

الثقافية والفكرية في الموصل من خلال غحياء أشكال التعبير الثقافي التقليدي ومنها الموسيقى، إذ نظمت اليونسكو مهرجان الموصل للموسيقى التقليدية عام 2022 وانشأت أيضًا مساحة إبداعية بعنوان المحطة وهي بمثابة مركز مجتمعي لاحتضان الفنانين والمثقفين من الفئات الشابة، أما مجال العمل الثالث فيشمل التعليم، إذ قامت بتنفيذ مشروع النهج القائم على النوع الإجتماعي لمنع التطرف العنيف في العراق من خلال التعليم، كما نظمت ومن خلال كرسي اليونسكو في جامعة الموصل مؤتمر التعليم من أجل السلام عام 2022 والذي شهد اطلاق كرسي اليونسكو حول منع التطرف العنيف وتعزيز ثقافة السلام، تمتد هذه الإستراتيجية إلى عام 2031 بما يسهم في تعزيز جهود الحكومة العراقية في تنفيذ التزاماتها الدولية في تحقيق التنمية المستدامة.

كما قدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي دورًا كبيرًا ومؤثرًا في مجال المساعدة لإعادة إعمار عدد من المدن العراقية المحررة من سيطرة عصابات داعش الإرهابية وفي مقدمتها محافظة نينوى، إذ نالت هذه المحافظة التي تم تصنيفها بوصفها محافظة منكوبة نصيبًا كبيرًا من المشاريع التي تم تنفيذها بواسطة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وهو ما انعكس بشكل مباشر في عودة الحياة إليها بعد تنفيذ عدد من المشاريع المهمة التي تتعلق بالبنية التحتية والتي أسهمت في توفير الخدمات الأساسية ، إذ لعب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي دورًا كبيرًا في دعم قطاع التعليم في العراق بعد إكمال عمليات التحرير للأراضي التي كان قد احتلها تنظيم داعش الإرهابي و نفذ العديد من المشاريع التي عملت على بناء وتحسين مرافق التعليم التي تضررت أثناء الصراع مع داعش لضمان الحق في التعليم المساواة للجميع.

أما على المستوى الوطني للمؤسسات يمكن الإشارة إلى مجموع الأنشطة الخاصة بعمل المؤسسات في مجال التعليم، إذ أسهمت المدارس في استئناف الحياة في المدن المحررة من تنظيم داعش الإرهابي, فضلًا عن السعي الكبير لجميع مؤسسات الدولة في الإعداد وكتابة الإستراتيجية الوطنية للتعليم التي تمتد إلى عام 2030.

وتقدم المؤسسة التشريعية جهودها عبر إقرار التشريعات التي تسهم في دعم الموازنة المالية لبرامج التعليم، وإقرار التشريعات التي تسهم في عمل مؤسسات التعليم, وقدمت المؤسسية التنفيذية برامج بناء المدارس بوصفه منحى جديد ضمن البرنامج الحكومي .

# سبل العمل والتوصيات المقترحة

أثبتتْ التجارب على المستوى العالمي أن تحصين المجتمع واتخاذ إجراءات وقائية للمستقبل تبدأ بالتعليم أولًا ، إذ يقدم قدرات وصول لجميع أفراد المجتمع إلى منازلهم وأماكن عملهم في المستقبل ، ونتيجة لذلك تسعى الدولة العراقية بمؤسساتها التعليمية المختلفة إلى زيادة في الإهتمام ومواكبة التطورات المتسارعة بهذا الشأن، إذ شهد التعليم خلال مراحل مختلفة إلى موجات من التوقف نتيجة الحرب والنزاعات، وهو ما يترجم بالحاجة مجددًا إلى الإهتمام بالأمن التعليمي بوصفه حصيلة إجراءات متنوعة لا تقتصر فيها الجهود الإجرائية على مؤسسة واحدة، بل هي نتاج جهد جماعي مشترك يهدف إلى بناء منظومة التعليم وفق أهداف استراتيجية ببناء قدرات الأفراد في المجتمع العراقي وفق معطيات جديدة .

قدمت النقاشات والحوارات التي جرت في المؤتمر مجموعة من التوصيات وتم إعادة صياغتها من الفريق البحثي عبر كرسي اليونسكو لتقدم رؤية شاملة لحاجة الأفراد, وكما يأتي:

**أولًا : التوصيات العامة**

1- العمل على دمج القدرات التكنولوجية لتسهيل الوصول إلى التعليم بوصفه ضمانة يمكن للأفراد أن ينضموا إلى هذه البرامج وتطوير قدراتهم ومحو الأمية العلمية لهم عبر الإنخراط ببرامج التعليم المستندة إلى التكنولوجيا.

2- زيادة التخصيصات المالية لبرامج التعليم الأولي والجامعي وتخصيص موازنة مستجيبة للإحتياجات التعلمية, وتتصف بالمرونة من أجل تحسين استخدامها للاستجابة للتحديات أمام برامج التعليم .

3- التحول نحو نظم تعليمية جديدة لا تعتمد على طريقة التلقين التقليدي بل الإعتماد على زيادة مهارات الإستكشاف والتعلم عند الطلبة بما يسمح لهم بالتحفيز أكثر عبر هذه البرامج .

4- إقرار حزمة إجراءات تشريعية وتنفيذية للحد من ظاهرة التنمر في التعليم, وأيضًا دعم التعليم للفئات الأكثر هشاشة وهن الفتيات, وكذلك ذوي الإعاقة وتخصيص برامج تعليمية تراعي احتياجاتهم وقدراتهم.

5- دعم البرامج التعليمية للتحول نحو البيئة الخضراء في الأبنية المدرسية ومراكز التعليم وتشجيع حملات التطوع للطلاب في مجال مبادرات حماية المناخ والبيئة, والقدرة على الحد من الأثار السلبية للتغيرات المناخية .

6- العمل على إقرار مؤشرات التعليم الأولي وقياس مستوياته وقدرته على إحداث تغيير في الطفولة التي تعرضت إلى التطرف بما يساعد في المستقبل على مواجهة الأخطار الكامنة المتأتيه عبر خطابات الكراهية التي تكون بمثابة مقدمة أولية نحو التطرف، ويتم عمل تقييم ومتابعة لهذه البرامج من أجل سدّ الفجوات التي تظهر أمام التنفيذ في المستقبل .

**التوصيات للجهات ذات العلاقة :**

**السلطة التنفيذية الإتحادية :**

**أولًا :** حث الحكومة الإتحادية على إقرار الإجراءات التي تعمل على تعزيز بيئة التعليم وزيادة التخصيصات المالية لبرامج التعليم لتكون 20% سنويًا من مجمل أموال الموازنة العامة .

**ثانيًا :** إقرار الحملة الوطنية لمنع التسرب من المدارس والتي يمكن أن تستمر لمدة ثلاثة سنوات عبر مجموعة من الأنشطة والفعاليات لتعزيز الوصول إلى كل المناطق المحرومة من برامج التعليم .

**ثالثًا :** بناء قدرات ومهارات الموارد البشرية للعاملين في حقول التعليم الأولي والعالي للتحول نحو نظم تعليم الحوار والتواصل ومنع التمييز والكراهية في خطاب وسلوك العاملين في برامج التعليم, فضلًا عن إقرار مسودة السلوك التعليمي ومنع التحرش والإستغلال من الموارد البشرية في التعليم عبر التوقيع عليها وبناء قدرات العاملين في هذه البرامج على الإلتزام بها .

**رابعًا :** إقرار حزمة من برامج التحفيز التعليمي للأطفال عبر حملات دعم أعلامي وحملات نشر التوعية بالبيئة التعلمية على المستوى المجتمعي من وزارة التربية والتعليم العالي .

**خامسًا :** العمل على الإعداد ومن ثم إقرار خطة الأمن التعليمي حتى عام 2030 يتم فيها إجراء مشاورات مجتمعية ومؤسساتية من أجل كتابة أنشطتها وتحديد المسؤوليات والمتابعة والتقييم ويتم نشر تقرير سنوي حول التقدم في خطة الأمن التعليمي .

**سادسًا :** التوصية لمجلس الوزراء بتشكيل هيئة مستقلة تتولى مهام اعتماد مؤسسات التعليم العالي وضمان جودتها .

**سابعًا** : نقترح على وزارة التعليم العالي والبحث العلمي بتشكيل لجنة استشارية لإعداد الإطار الوطني للمؤهلات, ووضع إطار عام لإدماج التعليم الإلكتروني .

**ثامنًا** : نوصي مجلس الوزراء العراقي بإعداد الاستراتيجية العراقية للذكاء الإصطناعي وسياسات الذكاء الإصطناعي وتقديم مشروع الميثاق الوطني لأخلاقيات الذكاء الإصطناعي.

**السلطة التشريعية مجلس النواب العراقي :**

**أولًا** : العمل مع أعضاء مجلس النواب العراقي على إقرار موازنة مستجيبة للأمن التعليمي سواء عبر قانون خاص أو ادماجها في قانون الموازنة السنوي .

**ثانيًا** : إصدار تقرير الأمن التعليمي من المؤسسة التشريعية والذي يعزز فيه أدوار الرقابة والمساءلة البرلمانية على أداء السلطات المختصة ببرامج التعليم .

**ثالثًا** : دعم الشراكة في برامج بناء قدرات الموارد البشرية في التعليم الأولي والجامعي .

**رابعًا** : سن قانون لحماية البيانات الشخصية للمواطن .

**مجالس المحافظات والحكومات المحلية :**

**أولًا** : تخصيص برامج التعليم ضمن المشاريع الإستراتيجية للأموال المخصصة لموازنة تنمية الأقاليم لتصل إلى 10% سنويًا, تُخصص للبُنى التحتية التعلمية و5% لدعم برامج بناء القدرات في التعليم و5% تخصص لبرامج التحفيز التعليمي للأطفال .

**ثانيًا** : إقرار تشريع محلي يحدد المسؤوليات والواجبات تجاه منع التسرب المدرسي وتحسين بيئة التعليم في المدارس .

**ثالثًا** : تشكيل مجلس للأمن التعليمي على مستوى المحافظة يتولى مهمة متابعة برامج التعليم, وإصدار تقرير محلي لتطور برامج التعليم على مستوى المحافظة بشكل سنوي يضم فيه كل المؤسسات الخاصة بالتعليم ال

أولي والجامعي, إذ تتم الإستعانة فيه بالبيانات الخاصة بهذه المؤسسات, فضلًا عن مناقشة طبيعة التخصيصات المالية على المستوى المحلي للإستجابة لإحتياجات التعليم .

# جدول مؤشرات التعليم في العراق وفق الجهاز المركزي للإحصاء

| المؤشر | *2015/2014 | *2016/2015 | *2017/2016 | #2018/2017 | 2019/2018 | 2020/2019 |
|---|---|---|---|---|---|---|
| رياض الاطفال -عدد مدارس الرياض | 804 | 978 | 1069 | 1195 | 1259 | 1244 |
| رياض الاطفال -عدد الأطفال الموجودين | 149312 | 179635 | 186816 | 202937 | 209380 | 209935 |
| رياض الاطفال -عدد المعلمات | 6373 | 7409 | 7826 | 8304 | 8542 | 8465 |
| الابتدائي -عدد المدارس الابتدائية | 10779 | 12973 | 14024 | 15965 | 17235 | 17945 |
| الابتدائي -عدد الشعب | 116769 | 137001 | 149166 | 167367 | 176538 | 186354 |
| الابتدائي -عدد التلاميذ المقبولين | 768026 | 925384 | 1029591 | 1177343 | 1176327 | 1141447 |
| الابتدائي -عدد التلاميذ الموجودين | 4283044 | 4997052 | 5473997 | 6197876 | 6501053 | 6637127 |
| الابتدائي -عدد أعضاء الهيئة التعليمية | 223310 | 247919 | 259836 | 286097 | 290664 | 291904 |
| الابتدائي -عدد التلاميذ التاركين | 72355 | 109883 | 126694 | 131368 | 127891 | 129886 |
| الثانوي -عدد المدارس الثانوية | 4953 | 6022 | 6605 | 7485 | 8139 | 8612 |
| الثانوي -عدد شعب الصفوف | 53244 | 63680 | 69518 | 78140 | 84142 | 88823 |
| الثانوي -عدد الطلبة المقبولين | 648721 | 789397 | 836784 | 960021 | 972790 | 985581 |
| الثانوي -عدد الطلبة الموجودين | 2032880 | 2442935 | 2624140 | 293359 | 3140110 | 3258718 |
| الثانوي -عدد أعضاء الهيئة التدريسية | 128667 | 141300 | 148832 | 164744 | 168330 | 173805 |
| الثانوي -عدد الطلبة التاركين | 54286 | 81125 | 66752 | 68594 | 72658 | 73884 |
| التعليم المهني - عدد المدارس | 223 | 267 |  | 305 | 314 | 316 |
| التعليم المهني - عدد شعب الصفوف | 2200 | 2527 | 2589 | 2620 | 2695 | 2777 |

| | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| **التعليم المهني - عدد الطلبة المقبولين الجدد** | 14524 | 16637 | 16281 | 15032 | 16881 | 17613 |
| **التعليم المهني - عدد الطلبة الموجودين** | 44696 | 51138 | 53003 | 50039 | 50603 | 52131 |
| **التعليم المهني - عدد الطلبة التاركين** | 2151 | 2679 | 1888 | 1558 | 1607 | 1280 |
| **التعليم المهني - عدد اعضاء الهيئة التدريسية** | 10549 | 11371 | 11159 | 11245 | 10976 | 107411 |
| **معاهد إعداد المعلمين والمعلمات - عدد المعاهد** | 59 | 69 | 10 | | | |
| **معاهد إعداد المعلمين والمعلمات- عدد شعب الصفوف** | 238 | 229 | 12 | | | |
| **معاهد إعداد المعلمين والمعلمات - عدد الطلبة المقبولين** | 0 | 0 | 0 | | | |
| **معاهد إعداد المعلمين والمعلمات - عدد الطلبة الموجودين** | 4687 | 4741 | 91 | | | |
| **معاهد إعداد المعلمين والمعلمات - عدد الطلبة التاركين** | 19 | 24 | 10 | | | |
| **معاهد إعداد المعلمين والمعلمات - عدد أعضاء الهيئة التدريسية** | 1084 | 1086 | 42 | | | |
| **معاهد الفنون الجميلة - عدد المعاهد** | 17 | 20 | 22 | 24 | 24 | 24 |
| **معاهد الفنون الجميلة - عدد شعب الصفوف** | 405 | 427 | 524 | 623 | 589 | 598 |
| **معاهد الفنون الجميلة - عدد الطلبة المقبولين** | 1665 | 1522 | 1306 | 1856 | 1673 | 2493 |
| **معاهد الفنون الجميلة - عدد الطلبة الموجودين** | 8183 | 8890 | 8896 | 9720 | 8334 | 8819 |
| **معاهد الفنون الجميلة - عدد الطلبة التاركين** | 130 | 71 | 189 | 62 | 106 | 123 |
| **معاهد الفنون الجميلة - عدد أعضاء الهيئة التدريسية** | 794 | 832 | 1006 | 1191 | 1204 | 1239 |

| | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| **التعليم الموازي والتدريب المهني والتطويري - عدد الطلبة المقبولين** | 13035 | 9931 | 9657 | 11064 | 8952 | 7959 |
| **التعليم الموازي والتدريب المهني والتطويري - عدد الطلبة الموجودين** | 41253 | 32618 | 32860 | 33457 | 82761 | 22090 |
| **التعليم الموازي والتدريب المهني والتطويري - عدد أعضاء الهيئة التدريسية** | 6581 | 6296 | 7232 | 7870 | 8700 | 3739 |
| **التعليم الموازي والتدريب المهني والتطويري - عدد أعضاء الهيئة التدريبية** | 3225 | 3616 | 2806 | 3881 | 4405 | 8922 |
| **الجامعي -عدد الطلبـــة المقبولين** | 160013 | 148410 | 190292 | 233935 | 241268 | 247555 |
| **الجامعي -عدد الطلبة الموجودين** | 574997 | 608554 | 647770 | 743825 | 792553 | 846132 |
| **الجامعي - عدد أعضاء الهيئة التدريسية** | 35362 | 38643 | 41233 | 47951 | 49753 | 50791 |
| **الدراسات العليا - عدد الطلبة المقبولين** | 8449 | 1081 | 12145 | 13366 | 15359 | 19156 |
| **الدراسات العليا - عدد الطلبة الموجودين** | 24948 | 27359 | 29474 | 35055 | 39141 | 46232 |
| **خريجو التعليم العالي-عدد المتخرجين من الدراسات الجامعية الأولية - الجامعات الحكومية** | 58405 | 80426 | 90008 | 88028 | 91093 | 107854 |
| **خريجو التعليم العالي-عدد المتخرجين من الدراسات الجامعية الأولية -الكليات الأهلية** | 21513 | 26951 | 27578 | 31633 | 24056 | 27368 |
| **خريجو التعليم العالي-عدد المتخرجين من الدراسات الجامعية الأولية -الكليات التقنية** | 2134 | 3064 | 2858 | 3124 | 3126 | 4167 |
| **خريجو التعليم العالي-عدد المتخرجين من الدراسات الجامعية الأولية -المعاهد التقنية** | 18796 | 20047 | 23757 | 29682 | 30126 | 27773 |
| **خريجو التعليم العالي- عدد المتخرجين من الدراسات العليا** | 8081 | 7547 | 7959 | 9345 | 11039 | 9827 |

# برنامج المؤتمر

## اليوم الأول

## الجلسة الأولى

**الساعة** 11:30 **صباحاً** – 12:30 **بعد الظهر**

**(جامعة الموصل - قاعة كلية التربية للعلوم الصرفة)**

**رئيس الجلسة د. طارق محمد القصار  مقرر الجلسة د. حارث اديب**

**معززات الامن التعليمي**

| ت | الأسم | العنوان |
|---|---|---|
| .1 | أ.د. سعد غالب ياسين (عميد كلية الاعمال/ جامعة الزيتونة الأردنية) | التعلم الابتكاري بينَ الأنسنة والذكاء الإصطناعي التوليدي |
| .2 | ا.د. خليل إبراهيم رسول (استاذ متمرس في قسم علم النفس كلية الاداب جامعة بغداد ومشرف قسم الدراسات الاجتماعية في بيت الحكمة) | اسهام المؤسسات التربوية في نشر ثقافة التسامح |
| .3 | ا.د. محمد ياس خضير (رئيس قسم العلوم السياسية/معهد العلمين للدراسات العليا/ الكوفة/ العراق) | العلاقات التكاملية بين البيئة التعليمية ونبذ التطرف العنيف |
| .4 | ا.د. عبد الله شمت المجيدل (أستاذ في كلية التربية / جامعة دمشق/ سوريا) | ثقافة التسامح في مواجهة التطرف وتهديد السلم المجتمعي |
| .5 | ا.م.د. هالة مقداد الجليلي (رئيس قسم العلوم الأساسية/ الاكاديمية الحديثة لعلوم الكمبيوتر وتكنولوجيا الإدارة/ مصر) | نظام ادارة الجودة والتطوير المستمر في مؤسسات التعليم العالي ودوره في تحقيق الامن التعليمي |

## الجلسة الثانية

**الساعة** 12:45 **بعد الظهر** – 01:45 **بعد الظهر**

(**جامعة الموصل - قاعة كلية التربية للعلوم الصرفة**)

**دور مؤسسات التربية والتعليم في الامن التعليمي**

**رئيس الجلسة د. ابتهال عبدالجواد** **مقرر الجلسة د. هجران عبدالاله**

| ت | الأسم | العنوان |
|---|---|---|
| .1 | ا.د. مها ابراهيم زحلوق (عميدة كلية التربية في جامعة دمشق/ سوريا) | التنمر المدرسي |
| .2 | ا.د. نشوان محمد سليمان الجادرجي، أستاذ/ قسم القانون /كلية النور الجامعة/الموصل- العراق | الغلو والتطرف لا يصنعان مؤسسة تعليمية |
| .3 | ا.د. قاسم محمد عبيد الجنابي (كلية العلوم السياسية/جامعة النهرين/ بغداد/ العراق) | دور الجامعات العراقية في تحقيق الامن الفكري بعد العام 2003 (دراسة في الادوار والممارسات) |
| .4 | أ.د. مجدة امام حسانين (رئيس قسم القضايا الاجتماعية والثقافية للتنمية والتخطيط/ معهد التخطيط القومي/ القاهرة/مصر) | دور بناء السلام في نبذ العنف والتطرف المتوقع مع التركيز على مكافحة العنف في المدارس |
| .5 | ا.د. خديجة حسن جاسم (أستاذة علم الاجتماع/ بيت الحكمة/ بغداد/ العراق) | دور المؤسسة التربوية في مواجهة أزمة التطرف والتخريب الفكري |

# اليوم الثاني

## الجلسة الأولى

## الساعة 09:00 صباحاً الى الساعة 10:00 صباحاً

## (كلية النور الجامعة – قاعة D2)

## الأطر القانونية والسياسية للأمن التعليمي

**رئيس الجلسة د. زياد عبد الوهاب النعيمي  مقرر الجلسة د. اكرام باسل ذنون**

| ت | الأسم | العنوان |
|---|---|---|
| .1 | ا.د. صوفي مولينييه (أستاذ القانون-مدير العيادة القانونية جامعة باريس 8 فرنسا) | التدريس السريري في القانون: أهداف مزدوجة للتدريب العلمي للطالب وإمكانية الوصول إلى القانون |
| .2 | ا.د. احمد عبيس نعمة الفتلاوي (أستاذ/ كلية القانون/ جامعة الكوفة/ العراق) | الأمن التعليمي كوسيلة لمواجهة التطرف وخطاب الكراهية لدى الأطفال |
| .3 | ا.د. لور ابي خليل (أستاذ العلوم السياسية/ كلية الحقوق/الجامعة اللبنانية/لبنان) | أمن التعليم من أجل مكافحة التطرف العنيف/ السياسات التعليمية |
| .4 | ا.د. خلف رمضان محمد (أستاذ القانون الدولي العام /كلية الحقوق / جامعة الموصل/العراق) | دور منظمة الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة في حماية المؤسسات التعليمية من خطاب الكراهية |
| .5 | ا.د. ياسر باسم ذنون (/ كلية الحقوق/ جامعة الموصل/ العراق) | التعليم المدني والتطرف العنيف |

## الجلسة الثانية

## الساعة 10:45 صباحاً الى الساعة 11:45 صباحا

## (كلية النور الجامعة – قاعة D2)

### اليات الامن التعليمي (المناهج وطرق التعلم)

**رئيس الجلسة د. محمد باسل العزاوي  مقرر الجلسة د. هاجر سالم**

| ت | الأسم | العنوان |
|---|---|---|
| .1 | ا. د. وليد سالم محمد (رئيس فرع الساسة العامة-كلية العلوم السياسية/ جامعة الموصل/ العراق) | مكافحة التطـــــــرف عبـــر التـــعلـــيم بين ضرورات الأمن وتناقضات الأمننة |
| .2 | ا.د. عدنان ياسين مصطفى (استاذ علم اجتماع التنمية/ جامعة بغداد بيت الحكمة/ بغداد / العراق | الامن التعليمي ومأزق رأس المال البشري في العراق |
| .3 | ا.د. حسن محمد علي البنان (أستاذ متمرس كلية الحقوق جامعة الموصل ومحاضر في قسم القانون/ كلية النور الجامعة/ الموصل/ العراق) | طريقة التدريس التلقيني لطلاب القانون في الدراسات العليا مظهر من مظاهر الاخلال بالأمن التعليمي |
| .4 | 1. ا.د. جمان مكي كبة دكتوراه علوم فيزيولوجيا / مستشار علمي شركة انسبيراليا-فلوريدا الولايات المتحدة الامريكية/ المستشارة السابقة لرئيس الوزراء مدير الشؤون الاكاديمية –اللجنة العليا لتطوير التعليم في العراق) | (أطفال الحرب من قنبلة موقوته الى السلم المجتمعي) |
| .5 | ا.د. صباح عبد القادر عاصي (كلية التربية /جامعة الشارقة/ الامارات العربية المتحدة) | استراتيجيات التعليم المبتكرة وأثرها في نبذ العنف وتعزيز التّفاعل الصّفي داخل المدرسة "استراتيجية ثنائية الصداقة" |

# صور من المؤتمر

The Republic of Iraq
Ministry of Higher Education & Scientific Research
University of Mosul

ALNOOR
UNIVERSITY

ALNOOR
UNIVERSITY
AUF
التعليم الجيد الهدف الرابع
من اهداف التنمية
المستدامة للامم المتحدة
2030

التسميات المستخدمة وطريقة عرض المواد في هذا المنشور لا تعني بأي حال التعبير عن أي رأي مهما كان من جانب اليونسكو فيما يتعلق بالوضع القانوني لأي بلد أو إقليم أو مدينة أو منطقة أو لسلطاتها، أو فيما يتعلق بتعيين حدودها، وان الآراء الواردة في هذا المنشور هي آراء المؤلفين ويتحملون المسؤولية الناشئة عن كل ما ورد فيها؛ وهي ليست بالضرورة معبرة عن وجهة نظر اليونسكو ولا تلزم المنظمة.

The designations employed and the presentation of material throughout this publication do not imply the expression of any opinion whatsoever on the part of UNESCO concerning the legal status of any country, territory, city or area or of its authorities, or concerning the delimitation of its frontiers or boundaries.

The ideas and opinions expressed in this publication are those of the authors; they are not necessarily those of UNESCO and do not commit the Organization

The Republic of Iraq
Ministry of Higher Education & Scientific Research
University of Mosul
UNESCO Chair University of Mosul

# The Way to the Future: Iraq and Educational Security Summary of the "Educational Security and its Impact on Preventing Violent Extremism and Fostering Societal Peace" Conference

## "Educational Security and its Impact on Preventing Violent Extremism and Fostering Societal Peace"

الأمن التعليمي وأثره في نبذ التطرف العنيف
وتعزيز السلم المجتمعي

University of Mosul and ALNOOR University College
Sunday and Monday/ Feb. 11-12, 2024.

Graphic Design: Hakam Alkattib 2024